يريد بالتفخيم ضد الترقيق وهو التغليظ وقد يجي بمعنى ترك الامالة او
بمعنى امالة الالف الى مخرج الواو وفي شرح الكشف فان لا تفخيم عند كسر ما قبلها
بالاتفاق ق ولا ينعقد به صريح اليمين اي يمين لا يحتاج فيها الى النية
وينعقد بمجرد التلفظ ق الا ان كل النوع سهل اسم رجل ولم يسمون
في العرب وكما ان حذف الالف للضرورة كذلك حذف الاعراب ويمكن ان
يكون حذف الاعراب ان يجري الوصل مجرى الوقف ق والرحمن الرحيم
اسمان بنيا للمبالغة من رحم وان شئت جعلت رحم ككرم لان بناء
الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بعد نقله الى فعُل وجعل معناه كالطبائع
اللازمة على ما صرحوا به ونبه على وجه بنائهما من المتعدي بقوله للمبالغة
يعني اريد المبالغة بجعل مدلول ذلك المتعدي من الغرائز وجعله لازما بنقلها
الى فعُل ولا حاجة الى ذلك في الرحيم لانه كما يجي صفة مشبهة يجي مبالغة للفاعل
الا انه اريد كونهما على نحو واحد لتكون اشد تناسبا ق والانعطاف
يقتضي التفضل والاحسان وصف الانعطاف باقتضاء التفضل و
الاحسان احترازا عن الانعطاف الجسماني فانه ليس بمعنى الرحمة وان كان
معتبرا في الرحيم فقوله في الرحيم لانعطافها على ما فيها يريد به الانعطاف الجسماني
ق واسماء الله تعالى انما يوخذ باعتبار الغايات التي هي افعال شبه هذا بان اخذ
الرحمن من الرحمة باعتبار ما يلزمها من الاحسان والاظهر ان الرحمن اخذ من الرحمة
بمعنى الاحسان بل الاظهر ان الرحمن الماخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب نقل الى
معنى المحسن بغاية الاحسان واطلق عليه تعالى وعد في القاموس الاحسان
من معنى الرحمة ق والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة
المعنى يعني قد كثر في كلام العرب زيادة اللفظ لزيادة المعنى حتى اوجب دلالة
زيادة اللفظ على زيادة المعنى فلا يعدل عنه الا بعد النقل عنهم بخلافه فلا يرد
ان حاذرا دون حذر مع زيادة بنيته لفظا لان ذلك لتوهمهم بوضع حذر للمبالغة
حاذر على خلاف القياس وقد يجاب عنه بان حاذرا اسم فاعل وحذر صفة
مشبهة والكلام في دلالة الزيادة في اللفظ على الزيادة في المعنى اذا اتحدا نوعا
ويرتفعه ان ابن الحاجب عد حذرا من مبالغة اسم الفاعل ق فمعنى الاول يعني
يا رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يختص بالمومن فيه

عن الانعطاف نخ

ان نعم

ان نعم المومن في الاخرة تفضل على نعم الدنيا كلها الا ان يراد الجملة باعتبار المتعلق
ق يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا يصح ان يكون باعتبار الاول لان نعم
الدنيا والاخرة يزيد على نعم الدنيا لكنه لم يلتفت اليه لانه لو كان المراد به مجموع
الدنيا والاخرة معطي نعمهما كلها لكان ذكر رحيم الدنيا لغوا الا جهة لذكره ولان
الظاهر ملاحظة الربط او لام العطف فاضافة الرحمن الى كل شي في الدنيا والاخرة
لا الى مجموعهما ولا توجيه لاضافته الى الاخرة الا باعتبار الجلالة كما لا يخفى ق ولانه
صار كالعلم فهو انسب بلفظ الله تعالى او بمنزلة الموصوف للرحيم ويمكن ان يقال بربط
اتصاله بما يناسبه بشبهة العلمية وبما يناسبه بالوصفية وذلك كما بينا في
بجعله متوسطا بينهما ق وذلك لما يصدق على غيره تعالى ويعرف كل احد ذلك
او لا فلا يوصف ان لا يوصف به غيره تعالى واورد عليه وصف ابناء مسيلمة له برحمن
اليمامة واجيب بان ذلك خروج من اللغة للتعنت في الكفر فلا يعبا به ق او
لان الرحمن لما دل على جلائل النعم بمعنى لما كان المتلفت بالقصد في الاولى في مقام
العظمة والكبرياء عظائم النعم دون دقائقها ذكر الرحمن فبقي الوصف بالدقائق
فالحق به الرحيم ليتناوله ق او للمحافظة على رؤوس الآيات بان يكون رأس كل آية
بعد كلمة مناسبة لما كان بعدها رأس آية اولى وينتقض بقوله تعالى الحمد
علم القرآن فان المحافظة على رؤوس الآية يقتضي تقديم الرحيم فكأنه اريد المحافظة
على رؤوس الآيات في اول سورة نزلت وهي مفتتح القرآن ق والاظهر انه
غير منصرف وان حظر اسما منع اختصاصه بالله تعالى ان يكون له مونث على فعلى
او فعلانة يعني ان عدم الانصراف اظهر وان اوجب الاختصاص كونه منصرفا
على مذهب من شرط وجود فعلى وكونه غير منصرف عند من شرط انتفاء فعلانة
وجعل مستوى النسبة بالانصراف وعدمه نظرا الى المذهبين الا انه لا يترجح الحاقه
على الاغلب الحاقا له بما هو الغالب في بابه وهو فعلان من فعل من حد علم فان الكثير
غير منصرف والكثير على فعل فينزل منزلة ما مونثه فعلى ويمكن بانه لو لم يلاحظ
الاختصاص لجاء منه فعلى وانما قال الاظهر لان الالحاق بما هو الاصل في الاسماء
من الصرف يقتضي انصرافه لكن الالحاق بما هو الاصل في نوعه اظهر من الالحاق
بما هو الاصل في جنسه البعيد او لان الالحاق بما هو الاصل في الصفات من الفرق
بين المذكر والمونث بالتاء يقتضي انصرافه الا ان الالحاق بما هو الاصل في نوعه

صح

Copyright King Saud University